

الوثيقة: AFRM.12/D.5

الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر

جوهانسبرغ، جنوب أفريقياً، ١١-١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١

تقرير لجنة أوراق الاعتماد

1. اجتمعت لجنة أوراق الاعتماد، التي عينها الاجتماع في جلسته الأولى، في ١١ و١٢ و١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لكي تبحث، وفقاً للمادة ٩ من قواعد الاجتماعات الإقليمية لمنظمة العمل الدولية (٢٠٠٨) أوراق اعتماد المندوبين ومستشاريهم الذين يحضرون الاجتماع، بالإضافة إلى الاعتراضات على أوراق الاعتماد، والشكاوى المتعلقة بعدم دفع نفقات السفر والإقامة للوفود، وبلاغات أخرى. وتألفت اللجنة على النحو التالى:

الرئيس: السيد أحمد محمد يحيى (مندوب الحكومة، مالي)؛

الأعضاء: السيد Aggrey K. Mlimuka (مندوب أصحاب العمل، جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ السيد Roy Mwaba (مندوب العمال، زامبيا).

- ٢. وقدمت أوراق الاعتماد الواردة المتعلقة بأعضاء الوفود في شكل صكوك رسمية أو رسائل رسمية أو صور طبق الأصل عنها. وقد اعتبرت النسخ المستحصلة بواسطة المسح عن هذه الوثائق والمرسلة بواسطة البريد الإلكتروني مساوية للصور طبق الأصل.
- ٣. واسترعت اللجنة انتباه الحكومات إلى أهمية التقيد بالفقرة ٣ من المادة ١ من القواعد المذكورة أعلاه، التي تنص على أنه يجب إيداع أوراق الاعتماد قبل ١٥ يوماً على الأقل من الموعد المحدد لافتتاح الاجتماع (أي ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ بالنسبة لهذا الاجتماع). ولاحظت اللجنة أنها تلقت أوراق الاعتماد من ٢٢ دولة عضواً فقط (دولة واحدة أكثر من العدد الذي سجل سنة ٢٠٠٧) من أصل الدول الأعضاء المدعوة البالغة ٤٥ دولة ضمن هذه المهلة الزمنية. علاوة على ذلك، أودعت دولتان عضويان فقط أوراق اعتمادهما قبيل الاجتماع وخلاله، وبالتالي لم تردا في القائمة المؤقتة الأولى الخاصة بالوفود والمتاحة على موقع المكتب على الإنترنت في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١. ونظراً إلى أن هذه القائمة توفر معلومات متقدمة قد تفيد كأساس يستند إليه للاعتراضات على أوراق اعتماد المندوبين أو مستشاريهم، فإنّ عدم وجود معلومات كاملة قبل بدء الاجتماع كان مثار قلق للجنة.

تشكيل الاجتماع

- ٤. حتى تاريخ اعتماد هذا التقرير، وكما هو مبين في الجدول في المرفق ألف، من مجموع الدول الأعضاء البالغ عددها ٥٤ دولة عضواً المدعوة لحضور الاجتماع، بعثت ٤١ دولة عضواً أوراق الاعتماد على الشكل الصحيح. وتألف الاجتماع من ٧٩ مندوباً حكومياً و٣٧ مندوباً عن العمال، أي ١٥٥ مندوباً كعدد إجمالي. بالإضافة إلى ذلك، ضم الاجتماع ٨٦ مستشاراً حكومياً و١٧ مستشاراً للعمال ويبلغ عددهم في المجموع ١١٥ مستشاراً. ويضم عدد المستشارين أيضاً الأشخاص المعينين كمندوبين ومستشارين بديلين، وبالتالي فإن العدد الإجمالي للمندوبين والمستشارين المعتمدين بلغ ٢٧٠ شخصاً.
- •. وفيما يتعلق بعدد المندوبين والمستشارين المسجلين، فهناك ٧٤ مندوباً حكومياً و٣٦ مندوباً عن أصحاب العمل و٣١ مندوباً عن العمال، ومجموع عددهم هو ١٣٦ مندوباً. وبلغ العدد الإجمالي للمستشارين ٩٥ مستشاراً، ٦٠ منهم مستشارون حكوميون، و٢١ منهم مستشارون لأصحاب العمل، و٣٢ منهم مستشارون

- للعمال. ويتضمن المرفق باء لهذا التقرير معلومات أكثر تفصيلاً بخصوص عدد المندوبين والمستشارين المسجلين في الاجتماع، والبالغ مجموعهم ٢٣١.
- ٦. ولاحظت اللجنة أن وفود دولتين من الدول الأعضاء المعتمدة في الاجتماع (وهي بوروندي والرأس الأخضر) حكومية بصورة حصرية. بالإضافة إلى ذلك، ضم وفد جمهورية أفريقيا الوسطى مندوب العمال وتتناول اللجنة هذه النقطة بالتفصيل في الفقرات من ٣٩ إلى ٤١ أدناه.
- ٧. وفيما يتعلق بالقرارات بشأن مشاركة المرأة في اجتماعات منظمة العمل الدولية، والتي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورتيه ٦٧ و ٧٨ (حزيران/ يونيه ١٩٨١ وحزيران/يونيه ١٩٩١)، لاحظت اللجنة أنه كان هناك ٢٩ من بين ١٥٠ مندوبا و ٣٣ من بين ١١٥ مستشاراً من المعتمدين لدى الاجتماع من النساء ولا تمثل النساء أكثر من ١٠,٤ في المائة من مجموع المندوبين والمستشارين. ولئن كانت هذه الأرقام تمثل زيادة مقارنة بعدد النساء المشاركات في الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر في ٢٠٠٧ (١٧,٨ في المائة)، فإنّ اللجنة تعرب عن أسفها لأن هذه النسبة ظلت متدنية. وأشارت اللجنة بقلق خاص إلى أنّ ١٢ وفداً لم يتضمن أي مندوب أو مستشار من النساء (الجزائر، بوركينا فاسو، بوروندي، مصر، إثيوبيا، فرنسا، غينيا بيساو، مالي، موريشيوس، موريتانيا، توغو، تونس، زامبيا). وتود اللجنة التذكير بأنّ الأمم المتحدة قد حددت هدف زيادة نسبة النساء في هيئات صنع القرارات والسياسات لتبلغ على الأقل ٣٠ في المائة، وهو ما أشار إليه المدير العام في رسالة الدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء. ودعت اللجنة الهيئات المكونة إلى أن تبذل جهودها العام في رسالة الدعوة الموجهة إلى المرأة، في وفودها إلى الاجتماعات الإقليمية. كما اقترحت أن يبحث مجلس الإدارة في تدابير تشمل تغيير القواعد القائمة، بغية تشجيع زيادة تمثيل المرأة في الاجتماعات الإقليمية.
- ٨. وحضر الاجتماع ستة وعشرون وزيراً أو نائب وزير من الدول الأعضاء في الإقليم، التي حضرت الاجتماع.
 وتحيط اللجنة علماً بارتياح خاص إلى أن ١١ منهم كن من النساء.
- ٩. لم تقدم ثلاث عشرة دولة عضواً من الإقليم أوراق اعتماد مندوبيها (الكاميرون، تشاد، جيبوتي، إريتريا، غامبيا، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، رواندا، ساوتومي وبرنسيب، سيراليون، الصومال، أوغندا).

ممثلو المنظمات الدولية الرسمية

- ١٠ من بين المنظمات الدولية الرسمية المدعوة إلى حضور الاجتماع، وفقاً للاتفاقات أو القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الإدارة، كانت المنظمات الدولية التالية ممثلة:
 - الاتحاد الأفريقى؛
 - المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل؛
 - منظمة العمل العربية؛
 - المؤتمر الأفريقي للرعاية الاجتماعية؛
 - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ممثلو المنظمات الدولية غير الحكومية

- ١١. المنظمات الدولية غير الحكومية المدعوة إلى المشاركة في الاجتماع وفقاً للفقرة ٨ من المادة ١ من القواعد،
 والتي كانت ممثلة هي التالية:
 - الاتحاد الدولي لنقابات العمال؛
 - الاتحاد العالمي لنقابات العمال؛

- المنظمة الدولية لأصحاب العمل؛
- منظمة اتحاد النقابات الأفريقية؛
- اتحاد أصحاب العمل لعموم أفريقيا؟
- الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي؛
- الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب؛
- مجلس التنسيق النقابي للجنوب الأفريقي؛
 - مجلس نقابات عمال شرق أفريقيا.

الاعتراضات

١٢. تلقت لجنة أوراق الاعتماد اعتراضاً واحداً.

اعتراض يتعلق بتعيين مندوب أصحاب عمل النيجر

- 11. كان معروضاً على اللجنة اعتراض على تعيين مندوب أصحاب العمل، قدمته المنظمة الدولية لأصحاب العمل. وتعتبر المنظمة صاحبة الاعتراض أن تعيين مندوب أصحاب العمل، السيد Adolphe Sagbo، السيد Adolphe Sagbo، وييس اتحاد منظمات أصحاب العمل في النيجر (FOP-Niger)، لم يكن نتيجة مشاورات مع المنظمة الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل في النيجر، أي اتحاد أصحاب المنشآت والصناعة في النيجر (SPEIN)، وهو مخالف لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١ من قواعد الاجتماعات الإقليمية. وتدعو المنظمة الدولية لأصحاب العمل اللجنة إلى أن تطلب من الحكومة تقديم توضيحات حول هذا الموضوع وإجراء المشاورات المطلوبة في المستقبل.
- 1. وفي بلاغ مكتوب موجه إلى اللجنة بناءً على طلبها، أوضحت الحكومة أنّ منظمات أصحاب العمل مجتمعة في مجموعتين كبيرتين، هما المجلس الوطني لأصحاب العمل النيجربين (CNPN) وهو عضو في اتحاد أصحاب المنشآت والصناعة في النيجر، واتحاد منظمات أصحاب العمل في النيجر (FOP- Niger). ومع ذلك، لم يتم التوصل بعد إلى حل مسألة الصفة التمثيلية لمنظمات أصحاب العمل في البلا. وأرفقت الحكومة ببلاغها رسالة من وزير العمل والخدمة العامة مؤرخة في 19 أيلول/ سبتمبر، يدعو فيها رئيسي المنظمتين المين معتلين عنهما. وذكرت الحكومة أنّ الرئيسين بعد أن تمسك كل منهما بحقه في المشاركة في الاجتماع، توصلا أخيراً إلى اتفاق وان رئيس المجلس الوطني لأصحاب العمل النيجيريين وافق عبر الهاتف على تعيين السيد Sagbo كمندوب عن أصحاب العمل إلى الاجتماع.
- ١٠. وتحيط اللجنة علماً بتوضيحات الحكومة وهو أمر خاص جداً. وفي ظل عدم وجود أي دليل مخالف، تعتبر
 اللجنة أنّ هذه التوضيحات موثوق بها. بيد أن اللجنة تحث الحكومة بشدة على أن تواصل جهودها الرامية إلى
 تحديد معابير موضوعية وشفافة تتبح تعيين المنظمة الأكثر تمثيلاً بالاتفاق مع جميع الأطراف المعنية.

الشكاوي

11. تلقت اللجنة أربع شكاوى ترد فيما يلي بالترتيب الأبجدي الفرنسي للدول الأعضاء المعنية.

شكوى بشأن عدم دفع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تكاليف سفر وإقامة مندوب العمال

- 10. تاقت اللجنة شكوى قدمها الاتحاد الدولي نقابات العمال بشأن عدم دفع تكاليف سفر وإقامة مندوب العمال، السيد Sabin Kpokolo، الأمين العام لاتحاد نقابات عمال أفريقيا الوسطى. ووفقاً للمنظمة مقدمة الشكوى، فإنّ الحكومة ذكرت وجود قيود مالية، ولذا لم يتمكن السيد Kpokolo من الحضور إلى جوهانسبرغ. ويدعو الاتحاد اللجنة إلى أن تطلب من الحكومة تقديم توضيحات حول هذا الموضوع وإلى أن تفي في المستقبل بالتزاماتها بموجب قواعد الاجتماعات الإقليمية.
- 11. وفي بلاغ مكتوب موجه إلى اللجنة بناءً على طلبها، ذكرت الحكومة بالتزامها بالهيكل الثلاثي على الرغم من استمرار القيود المالية. وأشارت الحكومة إلى أنّ جميع البعثات الرسمية الممولة من الميزانية قد علقت نظراً إلى أنّ الميزانية المرصودة لهذا الغرض قد استنفدت ولهذا السبب لم يتمكن الوزير من المجيء إلى جوهانسبرغ. بيد أنه التزم دعم المنظمات المرتبطة بالحكومة، وهي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية للتدريب المهني والعمالة، غير أنهما لم يتمكنا من تمويل نفقات أكثر من مندوبين حكوميين. بالإضافة إلى ذلك، قال السيد Kpokolo للوزير إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال يستطيع تغطية تكاليف سفره.
- 19. وأحاطت اللجنة علماً بالتعليقات التي قدمتها الحكومة. بيد أنها ترغب في التذكير بأن الدول الأعضاء التي تقبل دعوة لحضور الاجتماعات الإقليمية ملتزمة بموجب الفقرة 1 من المادة 1 من قواعد الاجتماعات الإقليمية بتعيين وفود كاملة وانه يقع عليها واجب أن تدفع نفقات سفر وإقامة مندوبي أصحاب العمل ومندوبي العمال بغية ضمان مشاركتهم الفعلية في الاجتماع. وتعتبر اللجنة من ثم انه ينبغي للحكومة أن تبذل المزيد من الجهود لتأمين الأموال لجميع الوفود المعتمدة في الاجتماع. واللجنة على ثقة بالتالي من أنّ الحكومة ستفي بالتزامها بتغطية تكاليف سفر وإقامة مندوب العمال.

شكوى بشأن عدم دفع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تكاليف سفر وإقامة مندوب العمال

- 7. تلقت اللجنة شكوى قدمها الاتحاد الدولي لنقابات العمال بشأن عدم دفع تكاليف سفر وإقامة مندوب العمال، السيد Symphorien Dunia. ووفقاً للمنظمة مقدمة الشكوى، أشارت الحكومة إلى أنها غير قادرة على تحمل تكاليف مشاركة السيد Dunia في هذا الاجتماع الإقليمي، ولذا لم يتمكن هذا الأخير من الحضور إلى جوهانسبرغ. ودعا الاتحاد اللجنة إلى أن تطلب من الحكومة تقديم توضيحات حول هذا الموضوع وإلى أن تفي في المستقبل بالتزاماتها بموجب قواعد الاجتماعات الإقليمية.
- ٢١. وفي بلاغ مكتوب موجه إلى اللجنة بناءً على طلبها، ذكرت الحكومة أنّ أسباب غياب مندوب العمال ليست مالية نظراً إلى أنّ الأموال متاحة للمشاركة في الوفد إلى الاجتماع. وخلافاً لسائر أعضاء الوفد، فضل السيد Dunia أن يقوم بنفسه بجميع الإجراءات الإدارية المتصلة بالمهمة. ونتيجة لذلك، لم يكن في حوزته أمر المهمة الأصلي ولم يقبل وزير الخارجية أن يبعث مذكرة إلى سفارة جنوب أفريقيا لتسهيل إصدار تأشيرة سفره وإيصال الأموال اللازمة لتغطية نفقات سفره وإقامته. وأرفق بهذا البلاغ إجازة سفر الوفد بكامله والإذن بالمدفوعات.
- ٢٠. وتعتبر اللجنة أنّ الحكومة قدمت البراهين الكافية على أنّ الأموال الضرورية لتغطية نفقات السفر والإقامة مضمونة وأنّ أسباب غياب السيد Dunia ليست مالية. بيد أنّ اللجنة تعتبر أنه كان ينبغي للحكومة أن تكفل مسبقا إصدار الوثائق الضرورية بحيث يمكن إنهاء الإجراءات الإدارية في وقت كافٍ قبل انعقاد الاجتماع.

شكوى بشأن عدم دفع حكومة السنغال تكاليف سفر وإقامة مندوب العمال

- ٢٣. تلقت اللجنة شكوى قدمها الاتحاد الدولي لنقابات العمال بشأن عدم دفع تكاليف سفر وإقامة مندوب العمال، السيد Attou Diaw، نائب الأمين العام للاتحاد الوطني للعمال في السنغال. ودعا الاتحاد اللجنة إلى أن تطلب من الحكومة تقديم توضيحات حول هذا الموضوع وإلى أن تتقيد في المستقبل بقواعد الاجتماعات الإقليمية.
- ٢٤. وفي بلاغ مكتوب موجه إلى اللجنة بناء على طلبها، ذكرت الحكومة أنّ مشاكل إدارية تسببت في تأخير سفر
 الوفد في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر. وتعهدت الحكومة بسداد جميع تكاليف السفر والإقامة التي تكبدها أعضاء
 الوفد
- 7. وكانت اللجنة قد طلبت توضيحات إضافية قدمتها شفوياً باسم الحكومة، السيدة Khar Diallo Seck، مديرة إدارة علاقات العمل والعلاقات المهنية في وزارة العمل والمنظمات المهنية. وأكدت ما ورد في البلاغ المكتوب وأضافت انه ليس من عادات السنغال منع ممثلي الشركاء الاجتماعيين من حضور الاجتماعات الدولية. كما أكدت تعهد الحكومة بسداد جميع التكاليف التي تكبدها الأشخاص لحضور الاجتماع.
- ٢٦. وقدم السيد Attou Diaw توضيحات إضافية شفوياً. وذكر أنه بالنظر إلى أهمية الاجتماع فإن الاتحاد الوطني لعمال السنغال شدد على ضرورة المشاركة فيه وإن استدعى الأمر الإنفاق من أمواله الخاصة. وذكر انه لم يكن على علم بالتزام الحكومة مؤخراً بسداد نفقات الوفد.
- ٢٧. وتحيط اللجنة علماً بارتياح بالتزام الحكومة الكتابي. وهي على ثقة من أنّ الحكومة ستغطي تكاليف سفر وإقامة مندوب العمال وفقاً لالتزامها وبموجب قواعد الاجتماعات الإقليمية.

شكوى بشأن عدم دفع حكومة السنغال تكاليف سفر وإقامة مندوب أصحاب العمل

- ٨٨. تاقت اللجنة شكوى قدمتها المنظمة الدولية لأصحاب العمل بشأن عدم دفع تكاليف سفر وإقامة مندوب أصحاب العمل، السيد Amadou Massar Sarr. وكان هذا الأخير قد أبلغ في وقت متأخر جداً بأنّ الحكومة لا تملك الأموال اللازمة لتغطية نفقات مشاركة الشركاء الاجتماعيين في هذا الاجتماع الإقليمي. وتدعو المنظمة مقدمة الشكوى اللجنة إلى أن تطلب من الحكومة تقديم توضيحات حول هذا الموضوع وان تتخذ التدابير اللازمة لمشاركة مندوب أصحاب العمل في الاجتماعات الإقليمية المقبلة.
- ٢٩. وفي بلاغ مكتوب موجه إلى اللجنة بناءً على طلبها، ذكرت الحكومة أنّ مشاكل إدارية تسببت في تأخير سفر الوفد في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر. وتعهدت الحكومة بسداد جميع تكاليف السفر والإقامة التي تكبدها أعضاء الوفد.
- ٠٣. وكانت اللجنة قد طلبت توضيحات إضافية قدمتها شفوياً باسم الحكومة، السيدة Khar Diallo Seck، مديرة إدارة علاقات العمل والعلاقات المهنية في وزارة العمل والمنظمات المهنية. وأكدت انه إذا أراد مندوب أصحاب العمل حضور الاجتماع فسيجري تسديد جميع النفقات التي يتكبدها فيما يخص الاجتماع.
- ٣١. وتحيط اللجنة علما بالتزام الحكومة بيد أنها تعتبر انه جاء متأخرا جدا بحيث لم يسمح لمندوب أصحاب العمل بحضور الاجتماع حتى على نفقته الخاصة، التي يمكن أن تسددها الحكومة لاحقاً. وتذكر بأن الحكومة ملزمة بضمان حضور وفد ثلاثي إلى الاجتماعات الإقليمية، وهي على ثقة من أنّ الحكومة ستتخذ في حينه التدابير الهادفة إلى تغطية نفقات سفر وإقامة جميع المندوبين المعتمدين في الاجتماعات الإقليمية المقبلة.

البلاغات

٣٢. تلقت اللجنة أربعة بلاغات بشأن عدم اكتمال الوفود فضلاً عن عدة بلاغات تتناول عدم تقديم الدول الأعضاء اعتماد وفودها إلى هذا الاجتماع.

بلاغ بشأن بوروندي

- ٣٣. استرعى الاتحاد الدولي لنقابات العمال انتباه اللجنة إلى أنّ وفد بوروندي كان مؤلفاً فقط من مندوب حكومي، ولم يحترم بالتالي مبدأ الهيكل الثلاثي. وطلب الاتحاد من اللجنة أن تدعو الحكومة إلى تقديم تعليقات في هذا الصدد وأن تتقيد بقواعد الاجتماعات الإقليمية فيما يتعلق بتشكيل الوفود.
- 37. ورداً على دعوة وجهتها اللجنة إلى الحكومة لتقديم المعلومات، إذا رغبت في ذلك، فإنّ المندوب الحكومي اعتذر شفهياً، بالنيابة عن حكومته، على عدم تمثيلها على أساس ثلاثي في الاجتماع. وعلل ذلك بأسباب مالية وشدد على أنّ تكاليف مهمته مغطاة من المعهد الوطني للضمان الاجتماعي. وقال إنّ حضوره نابع من الاهتمام الخاص الذي توليه الحكومة لقضايا الضمان الاجتماعي.
- ٣٠. وولاية اللجنة أكثر تقييداً من ولاية لجنة أوراق الاعتماد التابعة للمؤتمر فيما يتعلق بالوفود غير المكتملة. وتسلم اللجنة بالوضع المالي الصعب الذي يمكن أن تعاني منه الدول الأعضاء وتتفهم العبء المالي الذي تستنبعه مشاركة وقد ثلاثي كامل في الاجتماع. بيد أن اللجنة ترغب في تذكير حكومة بوروندي بالتزامها بموجب الفقرة 1 من المادة 1 من قواعد الاجتماعات الإقليمية بتعيين وقد كامل يضمن بصورة خاصة تمثيلاً متوازناً بين أصحاب العمل والعمال، فضلاً عن واجبها ضمان مشاركة فعالة في الاجتماعات. وتذكر اللجنة أيضاً أنّ المدير العام تلقى في عام ١٩٧١ ولاية من مجلس الإدارة بإجراء تحقيقات تتعلق بعدم إرسال الحكومات وقود ثلاثية كاملة إلى اجتماعات منظمة العمل الدولية وبصورة خاصة إلى دورات مؤتمر العمل الدولي والاجتماعات الإقليمية.

بلاغات بشأن الرأس الأخضر

- 77. استرعى كل من الاتحاد الدولي لنقابات العمال والمنظمة الدولية لأصحاب العمل، انتباه اللجنة إلى أنّ وفد الرأس الأخضر يضم حصراً مندوبين حكوميين. وطلبت المنظمتان من اللجنة أن تدعو الحكومة إلى تقديم تعليقاتها وأن تضمن إرسال وفد ثلاثي كامل في المستقبل.
- 77. ورداً على دعوة وجهتها اللجنة إلى الحكومة لتقديم المعلومات، إذا رغبت في ذلك، ذكرت الحكومة أنها لم تكن تنوي المشاركة في الاجتماع، ولكن في أعقاب رسالة مؤرخة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر وجهها المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية إلى الوزير يدعوه فيها إلى المشاركة في مائدة مستديرة، تقرر تشكيل وفد حكومي صغير. ولم يتسن الوقت الكافي لاستشارة منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل واعتماد ممثلين عن كل منها.
- ٣٨. وولاية اللجنة أكثر تقييداً من ولاية لجنة أوراق الاعتماد التابعة للمؤتمر فيما يتعلق بالوفود غير المكتملة. وتسلم اللجنة بالوضع المالي الصعب الذي يمكن أنّ تعاني منه الدول الأعضاء وتتفهم العبء المالي الذي تستنبعه مشاركة وقد ثلاثي كامل في الاجتماع. بيد أن اللجنة ترغب في تذكير حكومة الرأس الأخضر بالتزامها بموجب الفقرة ١ من المادة ١ من قواعد الاجتماعات الإقليمية، بتعيين وقد كامل يضمن بصورة خاصة تمثيلاً متوازناً بين أصحاب العمل والعمال، فضلاً عن واجبها ضمان مشاركة فعالة في الاجتماعات. وتعتبر اللجنة انه كان ينبغي على الحكومة في هذه الحالة أن تبذل جهدا لاستشارة منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل وان كان الوقت ضيقاً. وتذكر اللجنة أيضاً أنّ المدير العام تلقى في عام ١٩٧١ ولاية من مجلس الإدارة بإجراء تحقيقات تتعلق بعدم إرسال الحكومات وفود ثلاثية كاملة إلى اجتماعات منظمة العمل الدولية وبصورة خاصة إلى دورات مؤتمر العمل الدولي والاجتماعات الإقليمية.

بلاغ بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى

- ٣٩. استرعت المنظمة الدولية لأصحاب العمل انتباه اللجنة إلى أنّ وفد جمهورية أفريقيا الوسطى لم يضم أي عضو من أصحاب العمل. وطلبت المنظمة الدولية لأصحاب العمل من اللجنة أن تدعو الحكومة إلى تقديم تعليقات في هذا الصدد وإن تضمن إرسال وفود ثلاثية كاملة في المستقبل.
- ٤. ورداً على دعوة وجهتها اللجنة إلى الحكومة لتقديم المعلومات، إذا رغبت في ذلك، عللت الحكومة ذلك بالوضع المالى الصعب.
- 13. وولاية اللجنة أكثر تقييداً من ولاية لجنة أوراق الاعتماد التابعة للمؤتمر فيما يتعلق بالوفود غير المكتملة. وتسلم اللجنة بالوضع المالي الصعب الذي يمكن أن تعاني منه الدول الأعضاء وتتفهم العبء المالي الذي تستنبعه مشاركة وقد ثلاثي كامل في الاجتماع. بيد أن اللجنة ترغب في تذكير حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالتزامها بموجب الفقرة 1 من المادة 1 من قواعد الاجتماعات الإقليمية، بتعيين وفود كاملة تضمن بصورة خاصة تمثيلاً متوازناً بين أصحاب العمل والعمال، فضلاً عن واجبها ضمان مشاركة فعالة في الاجتماعات. وتذكر اللجنة أيضاً أن المدير العام تلقى في عام ١٩٧١ ولاية من مجلس الإدارة بإجراء تحقيقات تتعلق بعدم إرسال الحكومات وفود ثلاثية كاملة إلى اجتماعات منظمة العمل الدولية وبصورة خاصة إلى دورات مؤتمر العمل الدولي والاجتماعات الإقليمية.

بلاغ بشأن الدول الأعضاء غير المعتمدة

- ٧٤. تاقت اللجنة عدة بلاغات بشأن الدول الأعضاء التي لم تستجب لدعوة المدير العام إلى حضور الاجتماع. وشددت المنظمة الدولية لأصحاب العمل بصورة خاصة على حالات الكاميرون ومدغشقر وأوغندا، في حين أسف الاتحاد الدولي لنقابات العمال لغياب عدة وفود، وأشار تحديدا إلى حالتي مدغشقر وتشاد. وكانت المنظمات الوطنية المنتسبة إلى المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال، قد أبلغت أن عدة حكومات بررت قراراتها بعدم حضور الاجتماع بأسباب مالية. وتعتبر المنظمتان أن أصحاب العمل والعمال في البلدان المعنية منعوا من حضور هذا الاجتماع الهام والمساهمة في مداو لاته.
- 12. وتعتبر اللجنة أنّ النقاط المثارة في هذه البلاغات هامة بالنسبة لمنظمة العمل الدولية. ففي حين لا يقع على الدول الأعضاء التزام بأن ترد بالإيجاب على دعوة إلى حضور اجتماع، فإن قراراً من هذا النوع تتخذه الحكومة يمنع أصحاب العمل والعمال في الدول المعنية من المشاركة في الاجتماع. وإن كانت اللجنة تتقهم تماماً الصعوبات المالية التي يمكن أن تعاني منها الدول الأعضاء فإنها تعتبر من المناسب أن تقترح أن تخضع هذه القرارات، انطلاقاً من روح الهيكل الثلاثي، لمشاورات مسبقة مع المنظمات التمثيلية لأصحاب العمل والعمال. وتذكر اللجنة أيضاً بأن مجلس الإدارة قد أو عز إلى المدير العام في آذار/ مارس ١٩٧٨ إجراء تحقيقات بشأن عدم إرسال الحكومات وفوداً إلى اجتماعات منظمة العمل الدولية، ولا سيما إلى دورات مؤتمر العمل الدولي والاجتماعات الإقليمية. وعليه، تشجع اللجنة الحكومات المعنية على توضيح أسباب عدم اعتمادها في ردها على الرسالة المقبلة من المدير العام.

\$\$. اعتمدت اللجنة هذا التقرير بالإجماع وأوصت بأن يطلب الاجتماع إلى المكتب أن يرفق تقرير ها بتقرير الاجتماع وأن يسترعي انتباه مجلس الإدارة إليه، وفقاً لأحكام الفقرة \$ من المادة ٩ من قواعد الاجتماعات الإقليمية.

جو هانسبرغ، ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١. (توقيع) السيد أحمد محمد يحيى، الرئيس

Aggrey K. Mlimuka السيد

السيد Roy Mwaba

المرفق ألف

المندوبون والمستشارون المعتمدون (قائمة مستوفاة الساعة الخامسة بعد الظهر، ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١)

مستشارو العمال	مستشار و أصحاب العمل	مستشارون حكوميون		مندوبو الع <i>م</i> ال	مندوبو أصحاب العمل	مندوبو <i>ن</i> حکومیون	
-	-	1	Г	1	1	2	الجزائر
-	-	1	F	1	1	2	أنغو لا
-	-	1		1	1	2	بنن
-	-	3		1	1	2	بوتسوانا
-	-	-		1	1	2	بوركينا فاسو
-	-	-		-	-	1	<u>بوروندي</u>
-	-	-		-	-	-	الكاميرون
-	-	-		-	-	2	الرأس الأخضر
-	-	-		1	-	2	جمهورية أفريقيا الوسطى
-	-	-	L	-	-	-	تشاد
-	-	-	L	1	1	2	جزر القمر
1	1	2	L	1	1	2	الكونغو
-	1	1	L	1	1	2	كوت ديفوار
-	-	-	L	1	1	2	جمهورية الكونغو الديمقراطية
-	-	-	L	-	-	-	جيبوتي
1	1	1	L	1	1	2	مصر
1	1	-	L	1	1	2	غينيا الاستوائية
-	-	-	L	-	-	-	اريتريا
-	-	-	L	1	1	2	أثيوبيا
-	-	-	L	1	1	1	فرنسا
1	-	-	L	1	1	2	غابون
-	-	-	L	-	-	-	غامبيا
-	-	3	L	1	1	2	غانا
1	4	-	<u> </u>	1	1	2	غينيا
-	-	-	_	1	1	2	غينيا-بيساو
-	-	1	L	1	1	2	كينيا
-	-	1	L	1	1	2	ليسوتو
-	-	-	L	-	-	-	ليبيريا
-	-	-	_	-	-	-	ليبيا
-	-	-	L	-	-	-	مدغشقر
-	-	1	⊢	1	1	2	ملا <i>وي</i>
1	-	3	L	1	1	2	مالي
-	-	-	-	1	1	1	موريتانيا
-	-	3	-	1	1	2	موريشيوس
11	1	4	⊢	1	1	2	المغرب
1	-	4 7	⊢	1	1	2	موزامبيق
-	-		⊢	1	1		ناميبيا
-	-	3 6	⊢	1	1	2	النيجر
	-		⊢	1	1	2	نيجيريا
-	-	-	⊢	-	-	-	رواندا
-	-	- 1	⊢	- 1	-	2	ساو تومي وبرنسيب السنغال
-	-		⊢	1	- 1	2	السنغال سيشل
-	-	-	⊢		1		سيشل سير اليون
-	-	-	⊢	-	-	-	
- 5	- 6	- 8	⊢	<u>-</u> 1	- 1	2	الصومال جنوب أفريقيا
2	-	2	⊢	1	1	2	جنوب افريعيا السودان
2			⊢	1	1	2	انسودان سو از یلند
1	2	- 4	⊢	1	1	2	سوارينند جمهورية تنزانيا المتحدة
I	-	-	⊢	1	1	2	جمهوریه ننرانیا المنحده توغو
-	-	-	⊢	1	1	2	يو عو تونس
-	-	-	⊢	-	-	-	او غندا أو غندا
	-	4	⊢	<u>-</u> 1	1	2	او عندا ز امبیا
1	-	3	⊢	1	1	2	
			_	ı	-		زمباب <i>وي</i>
30	17	68		39	37	79	المجموع

المرفق باء

	مندوبون حکومیون	مندوبو أصحاب العمل	مندوبو العمال	مستشارون حكوميون	مستشارو أصحاب العمل	مستش العم
ائر	2	1	1	-	-	-
Y,	2	1	1	1	-	-
	2	1	1	1	-	-
بوانا کرد: د	2	1	1	2	-	-
كينا فاسو	1	-	<u>1</u>	-	-	-
وند <i>ي</i> ميرون	-	-		-	-	-
س الأخضر س الأخضر	2	-	_	-	-	-
ورية أفريقيا الوسطى	2	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
ر القمر	2	-	-	-	-	-
نغو	2	-	-	2	1	1
ت ديفوار	2	-	11	1	1	-
بورية الكونغو الديمقراطية	2	1	-	-	-	-
يتي	2	1	-	- 1	- 1	-
ر با الاستوائية	2	1	<u>-</u> 1	-	1	1
ب الاستوانية ريا	-	-	-		<u>'</u>	-
بيا	2	1	1	_	-	_
يا	1	1	1	-	-	-
ین	2	1	1	-	-	-
بيا	-	-	-	-	-	-
	1	1	1	2	-	-
Ĺ	2	1	1	-	1	-
با - بيساو	2	-	1	-	-	-
١	2	1	1	1	-	-
يقو	2	1	1	-	-	-
یا	-	-	-	-	-	-
شقر	-	-		-	-	
ري	2	1	1	1	-	-
<u> </u>	1	1	-	3	-	1
يتانيا	-	-	-	-	-	-
پشيوس	1	1	1	1	-	-
رب	2	1	1	4	1	11
امبيق	1	1	1	4	-	1
بيا	2	1	1	7	-	-
بر ۱۰۰	2	1 1	1	6	-	-
بریا ندا	-	-	-	-	-	-
ت. تومي وبرنسيب	-	-	-	-	-	_
غال غال	2	-	1	1	-	-
ىيل	2	1	1	-	-	-
اليون	-	-	-	-	-	-
ومال	-	-	-	-	-	-
ب أفريقيا	2	1	1	8	4	3
<u>دان</u>	2	1	1	1	-	1
زیلند	2	1	1	-	-	1
بورية تنزانيا المتحدة	2	1	1	4	2	1
و	2	- 1	1	-	-	-
<i>ں</i> ندا	2	-	<u>1</u>	-	-	-
ييا ا	2	1	<u>-</u> 1	4	-	- 1
	2	1	1	7	-	